

الفصل الثالث

ما تعدد فيه الأوجه الإعرابية

obeikandi.com

الفصل الثالث

ما تتعدد فيه الأوجه الإعرابية

فى هذا الفصل سنعرض لآراء المؤلف حول ما تعددت فيه الأوجه الإعرابية، فهو قبل أن يفصل القول فيما ورد فيه وجهان من الإعراب ينكر أن يكون الكلمة إعراباً، فيقول: "ولكنى رأيت أن أكمل البحث بدرس أبواب أجاز النحاة فيها وجهين من الأعراب، وساووا بينهما مرة، وفضلوا وجهها على الثانى فى الأخرى، والأصل الذى تقرر لا يساير هذا التخيير، ولا يجوز أن يكون للكلام وجهان من الإعراب يلبس المتكلم أيهما شاء، فمتى ثبت أن للحركة أثراً فى تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه، لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذى يقصد تصويره، فيختلف الإعراب تبعاً له".^{٢١١}

وفى ما يلى نبين آراءه فى (لا) العاملة والمهملة، وفى (ظن) وأخواتها، وفى الاشتغال، وفى المفعول معه، ثم نعقب بما نراه - على كل رأى من هذه الآراء .

رأيه فى (لا):

لا يوافق المؤلف -النحاة على تقريبهم بين (لا) العاملة عمل (ليس)، و(لا) العاملة عمل (إن)، حيث ينكر قول النحاة: إن الأولى

^{٢١١} - إحياء النحو : ١٢٩ ، ١٣٠

تنفى الواحد، فنفيها محدود خاص، تقول: (لا رجل في الدار بل رجلان)، والثانية تنفى الجنس، تقول: (لا رجل في الدار)، فلا يصح أن تعقب بعده بمثل (بل رجلان)، فيضارب أول الكلام آخره، ومن ثم لا يرى المؤلف هذا الفرق المعنوي بينهما، ويذهب إلى أنهما يفيدان شمول النفي، فيقول: "وإذا ناقشت هذا الفرق الذى بينوا لم تجد له ثباتاً فالشاهدان اللذان رووهما لإعمالها إعمال ليس، لا يفهم منهما إلا نفي الجنس، وكيف يفهم على غيره، قول الشاعر: "تعز فلا شيء على الأرض باقياً"، وقول الآخر: "فأنا ابن قيس لا براح"، وإذا ضاع معنى الشمول فى النفي كان المعنى فى البيتين لغوا " ثم يعقب المؤلف على ذلك بأنه اجهد نفسه فى بحث أقوال النحاة فى هذا الباب، ومناقشة آرائهم، وتتبع جدلهم، ليظفر برأى مستقيم يصل بين حكم الإعراب ومعنى الكلام فلم يجد^{٢١٨}.

وقبل أن نعرض لرأى المؤلف فى الحكم الإعرابى لكل من اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، واسم (لا) العاملة عمل (إن) -نبين عدم دقة المؤلف فى نقل رأى النحاة فى التفرقة بينهما من حيث المعنى، فلم يقل النحاة: إن (لا) العاملة عمل (ليس) -نفي الواحد فقط، ولم يستشهدوا بالبيتين السابقين -على إفادتها نفي الواحد، بل استشهدوا بهما على عملها، وعلى إفادتها نفي الجنس، ولكن ذلك

^{٢١٨} - إحياء النحو ١٣٣، ١٣٢

أحد احتمالين فيها ،حيث قرروا أن إفادتها نفى الجنس على سبيل الاحتمال، بخلاف العاملة عمل (إن) - فهي لنفى الجنس نصا، وحسبنا أن نرد على المؤلف بقول ابن هشام : " إذا قيل : (لا رجل فى الدار) - بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال فى توكيده: (بل امرأة)، وإن قيل بالرفع-تعين كونها عاملة عمل (ليس)، وامتنع أن تكون مهملة ،وإلا تكررت واحتمل أن تكون لنفى الجنس ،وأن تكون لنفى الوحدة، يقال فى توكيده على الأول (بل امرأة) ،وعلى الثانى : (بل رجلان، أو رجال)، وغلط كثير من الناس ،فزعموا أن العاملة عمل (ليس) -لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ،ويرد عليهم نحو قوله :

تغز فلا شىء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا^{٢١٩}

فقد بنى المؤلف نتائج خاطئة على مقدمات خاطئة ،فظن أن النحاة استشهدوا بهذا البيت على إفادة (لا) العاملة عمل (ليس) نفى الواحد، على حين لم يفهم هو منها إلا نفى الجنس، ولم يستوثق مما فرقوا به بينها وبين (لا) العاملة عمل (إن)، فلم يجزموا بأنها لنفى الواحد، ولا لنفى الجنس ،فهى تحتمل المعنيين، وهذا ما يفرق بينها، وبين العاملة عمل (إن)، حيث إنها نص فى نفى الجنس ، فالنحاة لم يفت عليهم ملاحظة هذه الفروق الدقيقة بين الأدوات ،

^{٢١٩} - معنى اللبيب . ٢٦٧/١

بل فات ذلك على المؤلف ،لذلك خلط بينهما فى الاستعمال،ولما وجد المؤلف الاسم بعد العاملة عمل (ليس)- مرفوعا ،والاسم بعد العاملة عمل (إن)-منصوبا ،وكان قد أنكر تفريق النحاة بينهما - فسر الرفع- بأن الاسم -متحدث عنه بعد العاملة عمل (ليس)، فليس فى رفعه إذا إشكال ،ولا خلاف فى ذلك بينه وبين النحاة ، وفسر نصب الاسم بعد العاملة عمل (إن)- بأنه ليس متحدثا عنه يريد أنه ليس مسندا إليه ،فيستحق الرفع ،ولذلك لجئوا إلى الحركة التى لا تدل على إعراب عنده ،وهى الفتحة ، وبذلك ينكر المؤلف أن يكون لل العاملة عمل (إن) -خبر ،فالاسم المنصوب بعدها ليس صدر جملة اسمية، فليس بعده خبر ،ولا شئ يتحدث به عنه،فقولهم : (لا ضير)، (لا فوت)-كلام تام عنده ويعد تقدير النحاة للخبر بأنه (موجود)، أو (حاصل)-لغوا ،لأن هذا التقدير لا يزيد فى المعنى شيئا ،وما يذكر بعد هذا الاسم من الظرف ليس خبراً له ،لأنه يحذف ،ويتم الكلام بدونه ،ولا فرق عنده بين قولنا (لا ريب)،وقولنا(لا ريب فيه)، إلا أن فى الظرف زيادة إيضاح ،لأن المعنى قد تم عند قولنا (لا ريب)، وإذا فالاسم بعد(لا)فى هذا الاستعمال ليس بمتحدث عنه،وحقه من الحركات الفتحة،ولا شئ فيه من الإشكال ٢٢٠ .

٢٢٠ - إحياء النحو : ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢

وهذا خلط ناتج عن خلط ،فالمؤلف يريد أن يخضع استعمال (لا)-لقواعده،إذ فسر رفع اسم (لا)العاملة عمل (ليس)- بأنه مسند إليه، ومتحدث عنه،فاستحق الرفع،ولم يبين لنا ما الوظيفة النحوية التى يشغلها ؟أmbتداً هو،أم اسم (لا)،ثم إنه حينما رأى اسم (لا)النافية للجنس منصوباً لم يجد لنصبه تفسيراً -إلا أنه ليس مسنداً إليه،وحكم عليه بأنه يمثل كلاماً تاماً،فلا خبر له، وتمسك بما استشهد به النحاة على جواز حذف الخبر ،للعلم به، ومن المعلوم فى العربية -أن الشئ يحذف عند وجود قرينة تدل عليه،وإذا ذكر فى هذه الحالة ،عدوا ذكره نوعاً من الإطالة أو التكرار الذى لا يفيد والمحذوف عندهم لدليل فى حكم الموجود، وإذا سلمنا بأن اسم (لا)-لا خبر له- فمن القياس أن نسلم بأن المبتداً الذى حذف خبره لدليل - لا خبر له،على أن خبر (لا)- إذا جهل بأن لم يدل عليه دليل فى السياق -وجب ذكره ،قال ابن هشام:"ويكثر حذف الخبر-إذا علم ،كقول الله سبحانه : " وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ " ^{٢٢١}، أى (فلا قوت لهم)،وقوله تعالى : " قَالُوا لَا ضَيْرَ " ^{٢٢٢}، أى : (لا ضير علينا)،وبنو تميم يوجبون حذفه -إذا كان معلوماً وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد ،وذلك نحو : " لا أحد أغير من الله عز وجل " ^{٢٢٣} .

^{٢٢١} - سبأ : ٥١ .

^{٢٢٢} - الشعراء : ٥٠ .

^{٢٢٣} - سرح شذور الذهب : ٢١١ .

فما ذكره ابن هشام ليس خاصا بخبر (لا) النافية للجنس، وإنما الحذف شائع في العربية، بل هو من دلائل الإعجاز القرآني، وإذا كان المؤلف -يعلل نصب الاسم هنا- بأنه ليس مسنداً إليه، ولا خبر له، لأن النصب عنده- يلجئون إليه عندما لا يوجد داعي الرفع وهو الإسناد، أو داعي الجر وهو الإضافة فلماذا لم ينصب الاسم الظاهر الواقع بعد (لولا)، ونحن نعلم أن الخبر بعد (لولا)- واجب الحذف عند كثير من النحاة- إذا دل على كون مطلق، وواجب الذكر- إذا دل على معنى خاص، ثم إن المؤلف لم يبين لنا ما الوظيفة النحوية لهذا الاسم المنصوب بعد (لا)، كما أن المؤلف لم يبين لنا الوظيفة التي يشغلها الجار والمجرور أو الظرف في نحو قوله تعالى: "لا ريب فيه" ^{٢٢٤}، وقوله تعالى: "لا ظلم اليوم" ^{٢٢٥}، أليس الجار والمجرور، والظرف واقعين موقع الخبر؟ ولماذا نعدهما هنا مجرد تكميل للمعنى، والجملة بدونهما تامة، ونعدهما في باب المبتدأ والخبر -أحد ركني الإسناد؟ فما دفع المؤلف إلى هذا الخلط والاضطراب -إلا تحايله في إخضاع الظواهر النحوية الثابتة عن العرب لما وضعه من قواعد، وأسس من نظريات يتعارض بعضها مع بعض .

^{٢٢٤} - البقرة: ٢

^{٢٢٥} - عاقر: ١٧.

ثم يعلل المؤلف بناء اسم (لا) على الفتح دون تنوين ، فيقول :
 "التنوين هو علامة التذكير ، والعرب يقصدون في التذكير إلى
 الواحد من كثير ، والفرد الشائع في أفراد ، فإذا قصد إلى الإحاطة
 وإلى جميع الأفراد ، فهو عندهم من مواضع التعريف ، وهذا معنى
 (أل) الجنسية ، فالاسم بعد (لا) - إذا كانت للجنس بمنزلة المعرف
 تعريف الجنس ، فيحذف منه علم التذكير ، وهو التنوين " .^{٢٢٦}
 والمتأمل في كلام المؤلف يجد التناقض واضحاً بين ما ذهب
 إليه من قبل من أن (لا) - في جميع حالاتها لا يفهم منها - إلا نفى
 الجنس ، وبين ما يقرره الآن من أن العلة في عدم تنوين اسمها -
 إرادة التعريف ، فهو يسوى بينها ، وبين (أل) المعرفة للجنس ، فكيف
 يشترط فيها أن تكون نافية للجنس كله ، وفي الوقت نفسه يقصد
 تعريفه بحذف التنوين ، فإن من شروط عملها - أن يقصد بها النفي
 العام ، وأن يكون مدخولها نكرة ، فلا تعمل في معرفة بإجماع
 البصريين ، لأن عموم النفي لا يتصور فيها " ^{٢٢٧} فكيف يقصد بها
 النفي العام ، ثم نحذف التنوين من اسمها ، لإرادة التعريف ، فقد
 كان من المنطقي أن يبقى التنوين تأكيداً لا رادة العموم ، ما دما
 نربط بين التنوين والتذكير ويبدو أن المؤلف لا يعترف بأن فتحة
 اسم (لا) - فتحة بناء ، إذ لو اعترف - أنها فتحة بناء - لأدرك العلة

٢٢٦ - إحياء النحو : ١٤٣ .

٢٢٧ - المصم للسيروطي : ١ / ١٤٤ / ١٤٥ .

فى عدم التتوين ،لأن المبنى لا ينون -إلا بعض الأسماء التى يراد تنكيرها ،واسم (لا)-معرب فى الأصل ،ولكن بناءه عارض فى غير المضاف والشبيه بالمضاف فالذى دفع المؤلف إلى التماس علة لعدم التتوين -أنه لا يعترف بالبناء ،إذ صرح قبل ذلك أن فتحته ، لعدم كونه مسندا إليه ،أو مضافا إليه ، فهو يرى هذه الفتحة -هى الحركة الحقيقية التى يلجئون إليها عندما لا تكون الكلمة مسندا إليها أو مضافا إليها ،وقد اختلف النحاة حول موجب بناء اسم (لا)-إذا كان غير مضاف أو شبيه بالمضاف ،فقليل : تضمنه معنى (من) الاستغراقية ،وقيل : تركيبه مع (لا) تركيب (خمسة عشر) ،بدليل زوال البناء عند الفصل بينه وبين (لا) ، إلى غير ذلك من الأقوال^{٢٢٨} ،ونحن نميل إلى هذا رأى ،لأن بناء كلمتين معربتين فى الأصل ركبت إحداها مع الأخرى فى الاستعمال -أمر شائع فى العربية ،نحو : "(بين بين)" ،(صباح مساء) ،(خمسة عشر) ،وقد فهم هذا التركيب من لزوم (لا)- دخولها على الاسم النكرة ،وارتباطها به ارتباطا يجعلها كالكلمة الواحدة ،بدليل زوال هذا البناء عند الفصل بين (لا) والاسم بالخبر مثلا ،وعند دخول حرف الجر على (لا) ،وعند دخولها على معرفة ،فالتركيب موجب للبناء ،والبناء موجب لحذف التتوين .

^{٢٢٨} - راجع الهمع : ١ / ١٤٦

رأيه فى الإلغاء والتعليق :

يوضح المؤلف مفهوم الإلغاء فى باب (ظن) وأخواتها ، فيبين أن القائل -إذا قال : (زيد ذاهب) - يقصد أولا إلى الإخبار بهذا ، والحديث عن (زيد) ، ثم يقول : (هذا ظنى) ، أو (ظن) أو (ظننت) ، فهنا كلامان ، ثم يبين أن الحكم الإعرابى للاسمين المتقدمين على (ظن) - هو الرفع على الأصل ، ويرى أن أسلوب الكلام - أن يتأخر الفعل ، ويتقدم الاسمان ، وهذا الترتيب موافق عنده لترتيب الأفكار فى النفس ، على أنه يمكن أن يفهم هذا مع المتوسط أيضا ، إذ تقول : (زيد أظن ذاهب) ، ثم ينقل المؤلف عن سيبويه - ما يراه تفسيرا لمعنى الإلغاء ، وهو قوله : " وكلما أردت الإلغاء - فالتأخير أقوى وإنما كان أقوى لأنه إنما يحى بالشك بعدما يمضى كلامه على اليقين ، ثم يدركه الشك ، كما تقول : (عبد الله صاحب ذاك - بلغنى) ، وكما قال : (من يقول ذاك تدري) ، فأخر ما لم يجعل فى أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين ، وفيما يدري ، فإذا ابتداء كلامه على ما فى نيته من الشك - أعمل الفعل - قدم أو أخر ، كما قال : (زيذا رأيت) ، و (رأيت زيذا) ، وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا عملت ^{٢٢٩} ونحن نرى أن مفهوم الإلغاء عند

^{٢٢٩} - الكتاب : ١/ ١١٩ ، ١٢٠ ، وإحياء النحو : ١٤٨ ، ١٤٩ .

سببويه - أوضح مما قرره المؤلف ،حيث يجيز سببويه الإلغاء والإعمال-إذا تأخر الفعل ،أو توسط ،مبين الفرق بين الإلغاء والإعمال - فى المعنى ،على حيث لا يرى المؤلف فى الاسمين -إذا تأخر الفعل عنهما ،أو توسط إلا الرفع .

ويقىس المؤلف - التعليق على الإلغاء ،فإذا تقدم الفعل على الاسمين ،وفصل بينهما بما له صدر الكلام فإن المؤلف -لا يرى ارتباطا من حيث العمل بين الفعل ،والاسمين بعده ،ويرى أنه كلام مستقل وليس فيه إلا الرفع ،وليس للفعل من عمل فى المحل ، يقول : " وقد يفهم هذا المعنى مع تقديم الفعل ،إذا بدا فى كلام ما يدل على استقلال الثانى بالحديث والقصد إلى الإخبار ، كما تقول : (ظننت لزيد ذاهب)" ،ويستدل على استقلال الكلام عن الفعل بتوكيد الكلام بعد ما يفيد الظن أو الشك ،وعليه فما ورد من الرفع بعد ظن فهو على هذا ،والكلام فيه كلامان ،وما الأدوات التى عدها النحاة معلقة للفعل عن العمل إلا دلائل على أن الكلام الثانى مستقل يقصد إلى الإخبار به ،فيذكر معه ما يشهد بابتداء الكلام واستئنافه ، وأنه لم يجئ بمنزلة اللاحق وإن جاء فى اللفظ متأخرا ،وينتهى المؤلف إلى أنه :ليس لنا من موضوع نجيز فيه الرفع والنصب ، أو نفضل أحد الوجهين على صاحبه ، وإنما هو المعنى الذى يراد بيانه -يوجب سبيلا واحدا مخصصا للأداء^{٢٣٠} .

^{٢٣٠} - - إحياء النحو : ١٤٩ - ١٥٠ .

فالمؤلف يجعل التعليق كالإلغاء، من حيث استقلال الجملة التي علق عنها الفعل القلبى فى المعنى والإعراب، وقد رد عليه الأستاذ محمد عرفة، فقال "وإن أدنى تأمل يبين لنا ما ذكره سيبويه فى الإلغاء - لا يطرد فى التعليق، وذلك لأنه يريد أن يجعل الكلام كلامين، وأن ما بعد أدوات التعليق ليس تابعا لما قبله من هذه الأفعال - وإنما هو مبتدأ به - وإن كان تاليا فى اللفظ، ولو تأملت ما بين يدينا من أمثلة التعليق فى كلام الله عز وجل - وكلام العرب - لوجدت النظم يقتضى من جهة المعنى أن يكون الفعل متعلقا بما قبله، وأن ما بعد أدوات التعليق متعلقا بالفعل، فيكون تاليا فى المعنى، كما هو تال فى اللفظ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ به على استقلال"، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: "ثم بعثناهم لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا" ٢٣١. وفى الآية - أداة من أدوات التعليق، وهى (أى)، علقت (نعلم) عن العمل، ومساق النظم يقتضى أن تكون (أى الحزبين أحصى) - متعلقة بـ (نعلم)، متأخرة عنها فى المعنى، ولا يجوز أن تكون مستقلة عنها مبتدأ بها فى المعنى، وذلك لأنه بدأ، فذكر أنه أنامهم سنين ثم بعثهم لعله، وهى أن يعلم شيئا خاصا وهو: من منهم أحصى أمدا لما لبثوا؟ فلو قطعنا جملة الاستفهام عن الفعل فى المعنى

لأدى ذلك إلى فصل جملة الاستفهام عن معنى الفعل ،ولا يتم
المعنى إلا بها .^{٢٣٢}

رأيه فى الاشتغال :

وإذا تأملنا رأى المؤلف للاسم المتقدم على الفعل فى باب
الاشتغال -لا نجده يخالف النحاة ،ويأتى برأى جديد،كما يظن هو،
فهو يبين أنك إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل فى مثل : (زيد
رأيتَه) -أن يكون متحدًا عنه مسندًا إليه -فليس إلا الرفع ،والاسم
آت فى موضعه من الكلام ،وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق
تتمة للحديث ،بيانًا له ، لا متحدًا عنه ،فالحكم النصب ،تقول :
(زيدا رأيتَه) ، وقد تقدم الاسم عن موضعه وخولف به ترتيبه
لغرض ،أو لمعنى قصد إليه المتكلم ^{٢٣٣} فهو فى الحقيقة لم
يخالف أقوال النحاة فى ذلك ،لأنهم حينما أجازوا الرفع والنصب
فى الاسم المتقدم -لم يجزواهما على حد سواء ،بل جعلوا الرفع
على الابتداء ،على أن تكون الجملة بعده فى موضع الخبر ،
وجعلوا النصب على المفعولية ،وقد رجح النحاة فى الاسم
المتقدم على نحو ما مثل المؤلف -الرفع على الابتداء ،ورأوا أنه
وجه الكلام ،فلم يأت المؤلف إذا- بجديد ،إلا فيما ذهب إليه من
أن الاسم المتقدم فى حالة نصبه -يكون مفعولا به مقدما على

^{٢٣٢} - النحو والنحاة : ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

^{٢٣٣} - إحياء النحو : ١٥٣ ، ١٥٤ .

الفعل، وليس كذلك، لأن الفعل قد استوفى مفعوله، وهو الضمير، إذ لو كان مفعولا به مقدما-كان الأصل : (رأيتَه زيدا)، وحينئذ لا يكون (زيدا)- مفعولا به، بل يكون بدلا من الضمير، ولو كان بدلا لما جاز تقديمه، ولو كان مفعولا به-لنصب الفعل مفعولين - وهما شيء واحد، فلم يبق إلا أن يكون الاسم المتقدم المنصوب - مفعولا به لفعل محذوف وجوبا، أى : (رأيتَ زيدا رأيتَه)، وهذا الفعل المحذوف -لا يجوز التصريح به، لأنه مفسر بالفعل المذكور، ولا يجمع بين المفسر والمفسر.

كذلك لم يخالف المؤلف -النحاة في ترجيح النصب -إذا كان الفعل المتأخر عن الاسم -دالا على الطلب، لأن الطلب -لا يكون خبراً، وقد ورثت الجملة الطلبية قليلا في الخبر، فتأول النحاة معناها إلى الخبر، فهو يرى أن الحكم هنا -النصب، لأن الاسم ليس بمحدث عنه، وليس بعده من حديث، وليس هذا مخالفا لقول النحاة، لأنهم ضعفوا الرفع في هذه الحالة على الابتداء. وقد اتبع النحاة أيضا في اختيار الرفع في قوله تعالى : "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"^{٢٣٤}، وفي قوله تعالى : "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة"^{٢٣٥} فقد اختار المؤلف -ما اختاره ابن السيد، وابن بابشاذ، وهو الرفع، لأن الطلب فيه

^{٢٣٤} - المائدة : ٣٨.

^{٢٣٥} - النور : ٢.

عام غير خاص ،مع اختيار النصب فى الخاص،مثل : (زيدا اضربه) ويعقب المؤلف على ذلك بقوله : " هذا رأى هو الحق عندنا ، وذلك فى أن فعل الأمر إذا أريد به معنى عام وقع فى معنى التشريع " ٢٣٦ .

فالمؤلف فى الحقيقة - لا يخالف النحاة - فى اختيار الرفع ، لأن جميع النحاة - اختاروا الرفع فى هاتين الآيتين ، لإجماع القراء السبعة على قراءة الرفع فيهما ، ولكنهم اختلفوا فى توجيه الرفع ، فقد ذهب سيبويه إلى أن الخبر محذوف ، والتقدير (وفيما فرض الله عليكم - السارق والسارقة) ٢٣٧ ، ف (السارق والسارقة) - مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ، وهو الجار والمجرور ، و (فاقطعوا) - جملة مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ . ٢٣٨

ويرى المبرد - أن (أل) فى (السارق والسارقة) - موصولة - بمعنى (الذى) وقد جئ بالفاء ، لتدل على السببية ، كما فى قولنا : (الذى يأتينى فله درهم) ، وفاء السببية - لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وضابط هذا الباب - أن هذا الفعل لوسط على ما قبله

٢٣٦ - إحياء النحو : ١٥٤ ، ١٥٥ .

٢٣٧ - الكتاب : ١ / ١٤٣ .

٢٣٨ - شرح قطر الندى لابن هشام : ٢ / ٢٤ .

لنصبه^{٢٣٩}. فعلى رأى سيبويه ، والمبرد - لايجوز فى الاسم المتقدم - إلا الرفع ، ولو اختار المؤلف رأى سيبويه ، رأى المبرد - لكان ذلك أكثر اتساقاً مع اتجاهه فى عدم تعدد الأوجه الإعرابية ، واتباع المؤلف لرأى ابن السيد ، ورأى ابن بابشاذ - فى اختيار الرفع - إذا كان الطلب دالاً على معنى عام - لا يعنى أنه يرى وجهاً واحداً - وهو الرفع - ولكن يعنى أن هناك وجهاً آخر ، وهو النصب .

ومما يرى فيه المؤلف وجهاً واحداً ، وهو الرفع ، أو النصب ، مخالفاً جمهور النحاة فى جواز الرفع والنصب - إلا أنهم يرجحون النصب - ما وقع فيه الاسم المتقدم بعد همزة الاستفهام ، كما فى قوله تعالى : "فقالوا أبشراً منا واحداً نتبعه"^{٢٤٠} ، فإن جمهور النحاة يرجحون نصب ما بعد الهمزة على الرفع ، لأن دخولها على الأفعال - هو الغالب ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المستفهم عنه هو الفعل ، وأن يكون المستفهم عنه هو الاسم ، نحو قولهم : (أزيدا ضربته أم عمرا) ، خلافاً لابن الطراوة فى الاستفهام الواقع على الاسم ، حيث أوجب فيه الرفع ، بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل :^{٢٤١}

^{٢٣٩} - المرجع السابق .

^{٢٤٠} - القمر : ٢٤ .

^{٢٤١} - الهمع للسيوطى : ١١٣ / ٢ .

وقد اتبع المؤلف هذا الرأي ،فقال: " ونحن هنا لا نرى جواز
النصب والرفع وترجيح النصب، بل نقول :إذا كان المعنى أن
تخبر بالفعل ، وتتحدث به عن فاعله-فالحكم بالنصب، وإذا كان
التحدث عن الاسم - فالحكم الرفع ،وبذلك قال ابن الطراوة من
علماء الأندلس " ٢٤٢ .

وعلى أى حال فإن رأى ابن الطراوة الذى اتبعه المؤلف -لا
يبعد كثيرا عن رأى الجمهور -إلا أن الأمر متوقف على
قرينة، وهى (أم) المعدلة للهمزة، فإن ما يقع بعدها يكون هو
المسئول عنه بالهمزة، فإن قيل (أزيد أكرمه أم عمرو)-كان
المسئول عنه زيدا، وعمرا ، وإن قيل (أزيدا أكرمه، أم أهنّته-
كان المسئول عنه هو الفعل، وهذا ما أراده المؤلف اتباعا لابن
الطراوة ولا مانع من أن نختار فى المثال الأول -الرفع، وأن
نختار فى المثال الثانى-النصب.

رأيه فى المفعول معه :

يخالف المؤلف جمهور النحاة ، فى ترجيح العطف على النصب
بالنسبة للاسم الواقع بعد الواو فى نحو : (ما شأن عبد الله وزيد)،
و (ما أنت وزيد)، فقد رجح النحاة العطف فى هذين المثالين على
النصب مفعولا معه ، لإمكان العطف ، فالأحسن عندهم جر

٢٤٢ - إحياء النحو : ١٥٦ .

(زيد)-فى المثال الأول- ورفعہ فى المثال الثانى ،على أن
النصب جائز على المفعول معه،وقد منع النصب-بعض
المتأخرين ،كابن الحاجب ،ولكن الجمهور ردوا عليه- بالسماع ،
كما فى قول الشاعر: (وما أنت والسير فى متلف)،كما سمع: (ما
أنت وزيدا)،و(كيف أنت وقصعة من ثريد).^{٢٤٣}

فإن المؤلف لا يرى فى الاسم الواقع بعد الواو- إلا وجهها واحدا،
وهو النصب ،فلا يجيز الرفع فى قول الشاعر (فما أنا والسير فى
متلف)،كما لا يجيز الجر على العطف فى قول الشاعر :

فما لك والتلدّد حول نجد

وقد غصت تهامة بالجنود

فهو يرى -أن المعنى - فى البيتين -لا يكون إلا على النصب ،
لأن الاستفهام ،وما فيه من استنكار أو تعجب -إنما هو لما بين
الاثنتين ، ولا يتصور هذا المعنى-إذا جاء الاسم رفعا ،لأنه إذن
لا يؤدى معنى المصاحبة ،وإذا بطلت بطل الاستفهام كله ،
وضاع ما فيه من معنى.^{٢٤٤}

وإن كان المؤلف يوجب النصب على المفعول معه فى البيت
الأول،مخالفا جمهور النحاة الذين يجيزون مع النصب-العطف ،
لإمكانه ،ولأنه هو الأصل فإنه لا يخالف النحاة فى وجوب

^{٢٤٣} - الهمع : ٢٢١/١

^{٢٤٤} - إحياء النحو : ١٦١ .

النصب - فى البيت الثانى - حيث منع النحاة - العطف ، لأن عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور - دون إعادة الجار - لا يجوز عندهم ، ولذلك أوجبوا نصب على المفعول معه ، فى نحو (مالك وزيدا) ،^{٢٤٥} وإذا كان المؤلف يعيب على النحاة - إجازتهم وجهين : وهما - العطف ، والنصب على المفعول معه - عند إمكان العطف بلا ضعف ، ويتهمم بعدم مراعاة الفرق فى المعنى ، حيث يقول : "والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر ، تقول : (كيف أنت وأخوك)؟ أى : كيف أنت ، وكيف أخوك ؟ فإن قلت (كيف أنت وأخاك) ؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما"^{٢٤٦} ، نقول إذا كان المؤلف يعيب على النحاة ذلك - فإنهم فى الحقيقة لم يغفلوا الفرق فى المعنى - بين العطف ، والنصب على المفعول معه ، فهم حينما عرفوا المفعول معه - قالوا : إنه الاسم الفضلة الواقع بعد واو أريد بها التنصيص على المعية" ،^{٢٤٧} فهم حينما يريدون التنصيص على معنى المصاحبة - فإنهم ينصبون على المفعول معه قاصدين هذا المعنى ، وحينما يعطفون فإنهم لا يريدون التنصيص على المصاحبة ، بل قد يريدونها احتمالا ، والدليل على أن النحاة لم يغفلوا هذه الفروق

^{٢٤٥} - الهمع : ٢٢١/١ .

^{٢٤٦} - إحياء النحو : ٣٨ .

^{٢٤٧} - حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى : ١٣٠/٢ .

فى المعنى -أنهم رجحوا نصب: (وبنى أبيكم)-على المفعول معه، وضعفوا العطف فى قول الشاعر :

فكونوا أنتم وبنى أبيكم

مكان الكليتين من الطحال

فقد رجح النحاة-النصب، وضعفوا العطف على الواو فى (فكونوا)، لأن فى العطف-توهينا ، أى : تضعيفا للمعنى الذى يريده الشاعر ، فهو لم يتوجه بالأمر إلى بنى أبيهم ، بل المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم^{٢٤٨}، فلو لم يراع النحاة هذا الفرق بين العطف والمفعول معه - لما اختاروا نصب .

^{٢٤٨} - حاشية الصبان على الأشمونى : ١٣٩ / ٢ .